



لأنني أحب الحفيفة وأحبكم أقول



حوار
حول معايير
ترتيب الدول

kmaia@tag.global

● ينتشر في العالم الكثير من المعايير الاقتصادية التي تستخدم في ترتيب وتصنيف الدول لقياسها الناس بهدف التعرف على اقتصاديات الدول سواء للمعرفة العامة، أو لعمل البحوث والدراسات الأكاديمية والتطبيقية أو للاستثمار في تلك الدول والتعامل معها في نشاط اقتصادي.

● وتتعدد هذه المعايير التي تكون عادة سلسلة زمنية متغير واحد أو لعدة متغيرات تدمج لإنشاء معيار موحد، فبعض المعايير تستخدم معدلات النمو الاقتصادية السنوية للوقوف على حركة النشاط الاقتصادي في بلد ما مقارنة ببلدان أخرى، الزمن معرفة مستوى الأداء الكلي والتوجهات وأثر المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.

● قد يستخدم البعض معيار حجم النشاط الاقتصادي حسب الناتج المحلي الإجمالي للوقوف على حجم السوق الكلي في بلد ما مقارنة ببلدان أخرى، فعلى سبيل المثال لم تكن الصين بين الدول العشر الأولى في العالم من حيث حجم الاقتصاد عام 2008، وفي عام 2022 أصبح ترتيبها الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة ومن المتوقع أن تصبح الأولى عالمياً من حيث حجم الاقتصاد.

● وبينما تعتبر هذه المعلومة مهمة من عدة نواحي، قد يرغب الباحث أو المراقب في أن يقف على متوسط دخل الفرد، وهنا تتم قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في دول المقارنة لتختلف النتائج، فنجد على سبيل المثال أن لكوسمبورج ذات الناتج المحلي الإجمالي الصغير نسبياً (85,51 مليون دولار) تصنف على أنها الأعلى من حيث دخل الفرد (الناتج المحلي الإجمالي مقسوم على عدد السكان) الذي وصل إلى 138 دولاراً للفرد في عام 2022 حسب تعادل القدرة الشرائية.

● وإذا أردنا مقارنة القوة الشرائية للدخل أو الإنفاق بين الدول تقارن معدلات الإنفاق بمعدل الإنفاق في الولايات المتحدة كنقطة أساس، فترتفع القيمة الشرائية أو تقل بالمقارنة. وقد يستخدم البعض مؤشر «بيج ماك» (تكلفة شراء شطيرة بيج ماك برغر في شبكة مطاعم ماكدونالدز) الذي استحدثته وتستخدمه مجلة الإيكونوميست منذ 1986 لقياس ما إذا كانت أسعار الصرف في السوق لعملة البلدان المختلفة (78 دولة) مبالغ فيها أو مقومة بأقل من قيمتها. والطريرف في هذا أن دقة الإنتاج لهذه الشطيرة تضمن إنتاجها بذات المدخلات والمخرجات في جميع الدول كمؤشر للأسعار في البلدان المختلفة، وحسب المؤشر فإن أعلى دولة بين 78 دولة مصنفة في سويسرا (سعر شطيرة بيج ماك 6,71 دولارات)، وأقلها غلاء هي فنزويلا (1,76 دولار).

● يراقب آخرون معدلات تدفق الاستثمارات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يشير بشكل غير مباشر إلى سهولة ممارسة الأعمال وجاهزية بلد ما بالمقارنة ببلدان أخرى وقدرة البلد أو طاقتها الاستيعابية للاستثمارات واستقرارها على مدى سنوات، حيث في إن عامل الاستقرار التشريعي ومؤسسية القرارات «وليس أحاديثها» يعتبران مهمين جداً لجذب الاستثمارات. وقد يرغب الباحث أن يطلع على تقرير ممارسة الأعمال مباشرة لمعرفة سهولة ممارسة الأعمال في بلد ما بالمقارنة بالبلدان الأخرى وربما يدعم قراره باستخدام معايير التنافسية ومعايير الحرية الاقتصادية المختلفة (توجد العديد من معايير الحرية الاقتصادية تختلف في المدخلات والنتائج). وجميع هذه المعايير تقوم على مؤشرات اقتصادية مركبة وطرق قياسية وإحصائية بعضها موضوعي والبعض الآخر غير موضوعي (يتم عادة من خلال إجراء استقصاء آراء مجموعات من الناس في البلدان المختلفة).

● ولقد واجه معيار حجم الناتج المحلي الإجمالي ونموه الكثير من الانتقادات كمعيار للرفاه في بلد ما بحسب الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق منها: 1- مجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات (الصادرات مطروح منها الواردات) في عام واحد.

2- وقد يحسب على أساس مجموع ما ينتج في البلد من سلع وخدمات مطروحاً منه قيمة السلع والخدمات التي استخدمت في عمليات الإنتاج أي أنه مجموع الأجور والأرباح في ذلك العام أو ما يسمى بالقيمة المضافة.

3- كما قد يحسب من خلال مجموع الدخل الذي تحصلت عليه الموارد الاقتصادية (المواد الخام، رأس المال، العمالة، ريادة الأعمال) في عام واحد. وهي سبل حسابية يجب أن تؤدي إلى معيار واحد وهو (الناتج المحلي الإجمالي)، حيث إن النظرية الاقتصادية تقترض تساوي الاستهلاك والدخل والإنتاج.

● لا يعتقد الكثير من الاقتصاديين بقدرة معيار حجم الناتج المحلي الإجمالي أو دخل الفرد على قياس مدى الرفاهية في بلد ما ومقارنتها بالبلدان الأخرى فمثلاً، قد لا يقيس نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجمه مدى الابتكار في البلد، كما أنه لا يدل على نمو حجم الاقتصاد الحقيقي إذا ما استخدم الباحث حجم الاقتصاد الاسمي، كما لا يقيس هذا المعيار ما يحدث من تلوث في البيئة، أو مدى عدالة توزيع الدخل في البلد، أو حجم الاقتصاد غير المنظم (يطلق مصطلح الاقتصاد غير المنظم على الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للضرائب ولا تراقب من قبل الحكومة فلا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي)، وحجم أو ازدياد رأس المال البشري، أو تنوع الاقتصاد ومدى تعقيد المنتجات، كما أنه لا يمكن للمتابع له من التوقع والتيقن من المخاطر المستقبلية، أو أن يقيس مدى السعادة في البلد، أو تغلغل الممارسات الاحتكارية، وغيرها الكثير من الأمور.

● ورغم كل ذلك يوفر الناتج المحلي الإجمالي رقماً معيارياً قيسياً للإشارة إلى الحالة الاقتصادية للبلد، وهو ضروري لوضع السياسات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، كما أنه يتوافق مع المعايير والمقاييس الدولية للإنتاج، ويستخدم الناتج المحلي في غالب الأحيان مبادئ محاسبية دولية راسخة، لذلك ورغم ظهور معايير جديدة مثل تقرير السعادة العالمي، والذي يقيس مدى السعادة في كل دول العالم والذي انتجته دولة (بوتان)، فإن مقياس الناتج المحلي الإجمالي وهو المرجع الأول والأهم.

● بالنسبة للباحث أن يختار أحد هذه المعايير، أو مجموعة منها، أو غيرها مما لم نذكره هنا، كل حسب احتياجاته سواء كان منتجاً أو مستهلكاً أو مستثمراً أو وضعاً للسياسات، لاحظ أن مهمة الأخرى تختلف أن يعتمد على خليط من الأرقام والمعايير المقارنة، والنهج التحليلي، والحكمة والمنطق السليم لمعرفة من سيترتب من المجموعات في البلد أو خارجه، وأين سيكون الأثر أعمق وأكثر ديمومة قبل اتخاذ القرار الاقتصادي.

الخيرة فيما اختاره الله، فليس لنا من الأمر شيء»، وهذا مثل عربي مشهور، تورثناه جيلاً بعد جيل، وهو مصداق لقول المولى عز وجل: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) «البقرة: 216».

فقد يكون الخير بعد الشر، واليسر بعد الضر والعسر، والراحة بعد الغناء، فكم من مصيبة آلمتنا وآذنتنا ولكن بعد هنيهة أدركنا أن الخير في وقوعها، ولو كشف لنا الأمر لم نتمن إلا ما قدره الله لنا، والخير كل الخير بعد الابتلاء، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل لأين عمه عبدالله بن العباس رضي الله عنهما «إن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وإن ما أخطأك لم يكن ليصيبك».

كلمات لا تنسى



رب ضارة نافعة

مشعل السعيد

ومقتضى اليقين بعلم الله تعالى ألا تتمنى غير ما قدره الله لك، وقد قال أبي بن كعب رضي الله عنه وهو ممن جمع القرآن الكريم: «ما من عبد تفرق شيئاً له إلا أبدله الله به ما هو خير

منه من حيث لا يحسب».

وعندما ألفت أم النبي موسى ابنتها في اليم كاد ينخل قلبها من شدة حزنها عليه، لولا أن بيئتها الله تعالى، ولم تكن تفعل ذلك إلا وهي كارهة، خوفاً من

بلاغات



الطريق الصحيح

Dstoorly40@gmail.com

والتشريعية التمسك بالوحدة، وأن نكون بمنزلة الجبهة الواحدة التي تنفق على البناء والتطوير، والأنا نسحق لأي أبواب تنادي بالشفرة بالتأثير علينا، وأن ننفض عنا غبار الماضي مما خلفته الأزمات والاختلافات، وأن نترعى مصالح الوطن، وتكون الاستراتيجية الوحيدة المتبناة لدينا هي أن يكون الولاء خالصاً للوطن وليس لكاسب منشودة.

فاختلفت الأهداف وحدث التباس لدى الجميع عن مدى حرص السلطاتين

مشغول بالعلماء بما يحدث في الواقع السياسي، وعلى الرغم من وجود حالة من عدم الأتزان إلا أن جميع تلك التقلبات تبشرنا بنتائج إيجابية للغاية ستسهم في تعديل المسار وتصحيح الطريق، وسد فجوة المطالبات الشعبية والإسهام في تحسين المناخ المجتمعي العام، أستند في ذلك إلى عدة دلائل تبدأ بوجود قيادة حكيمه عادلة ممثلة في صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد، حفظه الله، فكم من مواقف وأحداث سياسية متأزمة كانت نهايتها المحسومة بقرار رشيد من القيادة السياسية، بما لديها من الحكمة السياسية المذهلة التي تمكنها من معرفة الوقت المناسب للتدخل وحسم الأمور. منذ أيام ليست بعيدة حسمت الإرادة السامية أزمة «مجلس الأمانة» واختارت دعم الشعب في اختياره، وهنا يحضرني سؤال «ماذا بعد الحل؟»، أرى أن الموقف الراهن يتطلب من الجميع سواء الشعب أو السلطاتين التنفيذية

أن يذبحه فرعون، ولكن بعد برهة من الزمن وجدت الخير كله في ذلك، فقد نجا موسى وشب وترعرع في قصر عدوه حتى صار نبياً رسولاً من أولي العزم من الرسل.

وهذا النبي يوسف رماه إخوته في الجب ظلماً وعدواناً وفي قسوة بالغة، فكان الخير كله ليوسف جراء هذه الجريمة الشنعاء، فقد نال عزة وهيبة وسلطاناً كما نعلم، وهذه أم سلمة رضي الله عنها مات زوجها أبو سلمة فحزنت عليه حزناً شديداً وقالت: أي المسلمين خير من أبي سلمة، ثم قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبي وأخلف لي خيراً منها، فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان خير عوض، ورب ضارة نافعة. ودمتم سالمين.

السامي الذي ألقاه سمو ولي العهد، حفظه الله ورعاه، وتطبيقه بحذاق، والتعلم من قاداتنا وأن تعد طاوله للحوار يمكن من خلالها لجميع الأطراف العمل على حل النزاعات والاتفاق على توحيد الأهداف بما يتناسب مع المصلحة العامة للجميع، وأن يدرك الشعب مدى تأثير صوته الانتخابي عليه وعلى مستقبل الأجيال القادمة، والأنا نود مجالاً للمعالجة بالصوت الانتخابي، وأن نختار القادرين على حمل المسؤولية وأصحاب النظرة المستقبلية القادرة على التغيير، فلا نريد أن يذكرنا التاريخ نزاعاتنا السياسية، وعلينا أن نعي أن المستقبل الذي ننشده جميعاً مسؤوليته لا تقع على عاتق الحكومة والمجلس فقط، بل علينا أيضاً بصفتنا من نختار المساهمين في صنع القرار. أوّمن بأن العلة والدواء بأيدينا نحن أبناء كويتنا الغالية، ولكي ننجو من العلة يجب علينا أن نلتف جميعاً حول حكومتنا، ندعها في قراراتها، ونساندها في تحقيق أحلامنا للوطن، والأنا ننجرف وراء الشائعات والأصوات المضللة.



عيد العمال

مجدد

التي غنينا فيها وخطفوا منها ومنهم من تم إعدامه بالفعل أمام أسرته وأبناء منطقتهم في الساحات المقابلة لمسكنهم. يجب ألا يترك هذا الأمر بهذه الصورة المشينة يجب أن تتحرك الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة وجمعيات النفع العام ومجلس الأمة والمجلس البلدي الذي يطلق الأسماء على الشوارع والمناطق يجب أن يحيوا نكزي أبناء الوطن ويوضحوا للأجيال الجديدة الدور الذي قام به هؤلاء الأبطال والشرفاء لكي يكملوا المسيرة ويقوموا هم بدورهم على أكمل وجه، لأنهم سيعرفون أن الدولة لن تنسى أبناءها المخلصين وستخلد أسمائهم على مر التاريخ.

فهل سيستمر مسلسل تجاهلهم، أم أننا سنحني ذكراهم وفاء وعرفانا لدمائهم الطاهرة التي سالت من أجل الدفاع عن وطنهم؟

كلمات



شهادؤنا.. لن ننساكم

zaben900@hotmail.com

من الدول تجدهم يعترفون بشهادتهم ويتم إطلاق أسمائهم على الشوارع والميادين الكبرى ويكتب عليها الشهيد فلان أو البطل فلان، ونحن مازلتنا لم نستوعب الدرس ولم نعرف قيمة التضحية التي قدمها شهداؤنا الأبطال، وبالتالي يستكثر عليهم إطلاق أسمائهم على الشوارع والمدارس في المناطق

من ضحي بنفسه ودمه دفاعاً عن أرضه وعرضه ووطنه فإن الله سبحانه وتعالى سيكرمه ويعلي منزلته ويرحمه بواسع رحمته.

والشهيد لا شك تبقى ذكراه في الدنيا عند الناس عطرة، وفي الآخرة منزلته عالية عند رب العالمين، لذلك يجب على الدولة ألا تنسى أبناءها الذين ضحوا من أجلها ومن أجل أن يبقى وطنهم مرفوعة رايته ويعيش شعبه عزيزاً وكراماً بين الشعوب.

اليوم مضى أكثر من 32 عاماً على تحرير الكويت من براثن الغزو العراقي، وعلى مدى كل هذه الأعوام مازلتنا نستذكر بآلم وحسرة ما فعله المعتدي في وطننا من خراب ودمار وحرق لأبار النفط وخطفه لأبنائنا من بيوتهم ومن الشوارع وتعذيبهم وإرسالهم للعراق أسرى والكثير منهم لا نعلم أين مكانهم وأين دفنوا، اليوم شوارعنا ومدارسنا

دمج احتياجات الخطط الصحية ومقدمي الرعاية الصحية مع اعتماد التكنولوجيا المناسبة لأتمتة الأنشطة التي تؤدي إلى حلول فعالة ومستدامة على نطاق واسع. من المرجح أن يظل التوظيف العملي للنهج القائم على القيمة محددًا من خلال السياسات الوطنية.

لقد أصبح من المهم أكثر فأكثر للاعبين في مجال VBHC معالجة المحددات الاجتماعية للصحة. وإذا كان من الممكن معالجة هذه المشكلات - مثل النقل والمكان والإسكان وما إلى ذلك، فمن المرجح أن يرى مقدمو الخدمات والداقون تحسينات كبيرة في صحة المرضى ونتائجهم مع الحفاظ على التكاليف الطبية عند الحد الأدنى، ومن المرجح أن ينمو هذا الاتجاه من خلال البحث عن طرق مبتكرة لإدارة رعاية المرضى القائمة على القيمة.

VBHC هو مفهوم واعد يحتاج إليه المجتمع لتغيير الطريقة التي ننظم بها الرعاية، ويمكن لـ VBHC تقديم بعض الإجابات حول تحديات الرعاية الصحية التي سنواجهها في العقود المقبلة.

ومضات إدارية

الرعاية الصحية الحديثة قائمة على القيمة



د. هشام كندر

مقدمي الخدمة لتقديم النتائج التي تهم المرضى، وأقل التكاليف.

وتفسير الأبحاث إلى أن المدفوعات المجمعة هي أفضل النماذج لتحفيز مقدمي الخدمات على تقديم أقصى قيمة.

وهناك عدد من التحديات لجعل السداد القائم على القيمة حقيقة واقعة. وأحد الأسئلة الأساسية التي يجب الإجابة عنها هو تحديد النتائج والقيم المهمة للمواطنين والأنظمة الصحية والمجتمع، وبمجرد تحديد هذه القيم والنتائج، يجب قياسها بطريقة ذكية، بحيث يمكن أن

نقش القلم



محمد عبد الحميد الصقر

الطرق الداخلية تستفيث مثل الخلية

لمن يعينهم أمر الطرق والشوارع الداخلية، يجب الانتباه إلى معاناة الناس على مدار الساعات، فهذه الشوارع تزداد تكدساً وتهالكا رغم الجهود المبذولة لعلاجها بوسائل محدودة، نقلها لنا صديق أوروبي زائر للكويت خلال شهر رمضان، مختصراً ملاحظاته بكلمات لا تستحقها ديرتنا، حيث شبهها ببلاد في أفريقيا وآسيا.

لأسف عملية صيانة طرقنا المستهلكة وعلاجها غير مبنية على أسس علمية كما يحدث في الدول الراقية ومعايير التقدم العلمي، رغم الثلوج والأمطار الممتدة في تلك الدولي على مدى شهور السنة! ولو نظرنا إلى حال بعض الطرق وسط مناطقنا النفطية سنلاحظ أن تلك الطرق لاتزال سليمة منذ الأربعينيات كما في الأحمدية وما حولها!

فلماذا لا يتكرر القرار والجهد من كل معني عندنا بصيانة القار وتعديل خلطاته، والباقي عليكم لتخصصكم بها، طالت أعماركم وتستهال محافظتنا المزيد من اهتمامكم الوفي.. مشكورين!

من الواقع



د. عيسى محمد العميري
Dressa.amiri@hotmail.com

الإسكان وما كان بالإمكان!

لا شك أن الدولة تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية في قضية الإسكان التي طالما بحث أصوات المخلصين في هذا البلد لضرورة وضع الحل الجذري لها.

وعلى مدى عقود ماضية ووفقا للتقارير المنشورة والإحصائيات، بل ونقول ومن واقع حال المواطنين نجد أن هناك خللاً واضحاً في هذه المسألة، فقضية الإسكان غنية بالفوضى واللامبالاة من قبل كل الأطراف المعنية بها خلال الفترات الماضية والذين لم يحققوا الإنجازات في هذا الصدد بعيداً عن مشاريع متواضعة من هناك أو هناك، تغطي شرائح مقتضبة بدرجة كبيرة.

المتمسرة الوحيد من استمرار هذه القضية بطبيعة الحال هو المواطن الكويتي الذي ينتظر لسنوات وعقود للحصول على بيت العمر والذي يأتي غالباً غير متطابق مع الرؤية العصرية والحياة الاجتماعية التي تتغير كل يوم ولا يواكب مقتضياتها نظراً لطول فترة الانتظار التي تصل إلى أكثر من 20 سنة.

وما يزيد الطين بلة هو أنه وفي حالة رغبة المواطن - وبعد أن يعاني الأمرين وبعد أن يتحمل على كاهله ديونا وأعباء غير طبيعية تواءمها أي نفس بشرية مهما كانت صبورة وتحمّل - يعاني من ارتفاع أسعار العقارات والأراضي والمنازل في حال أراد اختصار المسافات والأزمن في الانتظار، وكل تلك المعطيات تجري تحت أنظار الدولة. إن الدولة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتحرّك في هذا الصدد لوضع الحلول الإسكانية وفق دراسات حقيقية شفافة وجاهة تضع النقاط على الحروف في هذه القضية التي طالما أرتقت هذا المواطن الكويتي اليأس حاله نظير ما يواجهه في حياته الاجتماعية، ويجب أن تدخل الدولة في هذا القطاع كما تدخلت من قبل في العديد من القطاعات وألجأت الفوضى الحاصلة فيه، وأوقفتها عند حدها، بالشكل الذي يحفظ حقوق المواطن.

إن حزمة من القرارات الحكومية أصبحت ضرورة ملحة لتقليص فترة انتظار بيت الإسكان، والأهم هو أن تكون الحلول الموضوعة لهذه القضية بعيدة عن أي أعباء تتكبدها الدولة وفقاً لذلك، فالوضع لا يتحمل تكاليف إضافية على الدولة وعلى ميزانيتها، ولطالما سمعنا من قبل عن اقتراحات لا تكلف الدولة ميزانيات تذكر وتحل فيها قضية الإسكان. والله الموفق.